

التوجهات الفكرية والإيديولوجية للحبيب بورقيبة وأثرها في بناء الدولة التونسية الحديثة.

The intellectual and ideological trends of Habib Bourguiba and its impact on building the modern Tunisian state.

ط.د عبد الباقي براكني، جامعة تبسة، الجزائر.

abdelbaki.brakni@univ-tebessa.dz

د. عبد الوهاب شلالي، جامعة تبسة، الجزائر.

abdelouheb.chelali@univ-tebessa.dz

تاريخ التسليم: (2020/02/09)، تاريخ التقييم: (2020/03/18)، تاريخ القبول: (2020/04/10)

Abstract :

ملخص :

Habib Bourguiba is considered one of the most prominent personalities in the Arab world in general and in Tunisia in particular because of its fundamental and prominent role in the struggle against colonialism in North Africa Domains.

Keywords : Habib Bourguiba, Tunisia, ideology, thought, effects

يعتبر الحبيب بورقيبة من أبرز الشخصيات في الوطن العربي عامة وفي تونس بشكل خاص لما له من دور أساسي وبارز في النضال ضد الاستعمار في شمال القنطرة الإفريقية ومن خلال هذا المقال سنحاول التعرف على توجهاته الفكرية والإيديولوجية التي ساهمت في بناء الدولة التونسية الحديثة وآثارها على المجتمع التونسي في شتى المجالات.

الكلمات المفتاحية: الحبيب بورقيبة، تونس، الإيديولوجية، الفكر، الآثار.

مقدمة:

تحتفل الأمم بعظمتها وتقيم لهم الذكريات في مختلف المناسبات اعترافا بفضلهم، وتقديرا لمواهبهم، وتحفيزا لهمم الأجيال الصاعدة على سلوك نهجهم، واقتفاء أثارهم، وتبني أفكارهم ومواقفهم، وتاريخ المغرب عبر العصور حافل بنماذج حية من هؤلاء العظماء، ونسنتني هنا بعض زعماء الفترة المعاصرة في تاريخ مغربنا الكبير وعلى الخصوص في تونس باعتبارها محل دراستنا الحالية، ونتاول في هذه الدراسة موضوعا هاما من موضوعات أعمال الشخصيات الفاعلة والبارزة في حياة المجتمع المغربي سياسيا وفكريا، ألا وهي شخصية الحبيب بورقيبة، وهو من ابرز الرموز الفكرية والسياسية في المغرب الحديث والعالم العربي حيث تمكن من التعمق والتأخر بالثقافة الفرنسية عن طريق المدرسة الفرنسية إلى جانب تأثره الكبير بوضعية شعبه التي الخاضع للسيطرة الاستعمارية، حيث سعى إلى اخراجه من هذه الوضعية المأسوية وتحريره من قيود الاستعمار كمرحلة أولى ثم نقله إلى مصاف الدول الحرة المتطورة بعد الاستقلال كمرحلة ثانية.

أما عن أهداف هذا المقال فتتمثل في التعرف على فكر بورقيبة وإيديولوجيته، ومدى مساهمته في إقامة النظام السياسي الحديث في تونس ما بعد الاستقلال انطلاقا من منطلقاته وتصوراته الفكرية. ومن هنا نطرح الإشكال الآتي: إلى أي مدى ساهم التكوين الثقافي الغربي للحبيب بورقيبة في وضع أسس وتصورات للدولة التونسية الحديثة؟

وللإجابة عن الإشكالية السابقة اعتمدنا في مقالنا هذا على المنهج التاريخي الوصفي وذلك لاستعراض الأحداث التاريخية محترمين بذلك الترتيب الكرونولوجي للأحداث، وكذا المنهج التحليلي هو الذي اعتمدنا عليه في تحليل الأحداث والوقائع ومناقشتها ونقدتها وربطها ببعضها البعض واستنتاج الأحكام منها سواء كانت نسبية أو نهائية.

أولا: التوجهات الفكرية والإيديولوجية للحبيب بورقيبة.

يقول بورقيبة عن نفسه في مداخلة ألقاها بواشنطن في 15 ماي 1968: "إنني رجل عملي وسياسي أفكر فقط في الطرق التي تسمح بادراك الهدف وليس فقط في الإعلان عن مبادئ عامة"(الإعلام،1981)، فالمقصود هنا أن بورقيبة رجل سياسة ودولة وليس منظرا ولا مؤسس إيديولوجيات على غرار الكثير من الرؤساء والزعماء في العالم، وعليه فان البحث في فكره وتوجهاته يستند على الكم الهائل من الخطب التي ألقاها في مناسبات مختلفة وكذا التصريحات الصحفية التي أدلى بها أو النصوص التي أمضاها، والتي أظهرت لنا معظمها تبني بورقيبة للفكر التحديثي(الإعلام، 1981).

إن جل الكتابات المحايدة أو المدحية منها حول بورقيبة كشخص أو كرجل سياسة تشيد بالطابع الحدائي له، وتبرز مدى تأثيره في تاريخ تونس ما بعد الاستقلال، وهذا راجع إلى ثقافة بورقيبة الغربية بدرجة أولى وإلى النظريات المتداولة آنذاك خاصة في الخمسينات والستينات في الأوساط الليبرالية التي تعتبر التخلف تأخر زمني وإن مسار التقدم هو مسار الحضارة الغربية واللاحق بمصاف الدول المتقدمة، وذلك لا يتأتى إلا بالسير على نفس النهج والمناول لهذه الدول، وقد كان بورقيبة يشخص أسباب تخلف البلاد التونسية في السيطرة الاستعمارية، وفساد الدولة وتقهقر الاقتصاد وخاصة في تدهور البنية الثقافية والعقلية للسكان والتي يصفها بأبشع النعوت كالتخلف والجمود حتى أنه يرجع أسباب الانحطاط و الوقوع في قبضة الهيمنة الاستعمارية إلى انتشار الأوهام وسيادة الجهل والإيمان بالقضاء والقدر (الصغير، 1968)، فيبورقيبة كان يرفض الاستسلام للقضاء والقدر ويريد إنقاذ تونس وشعبها من التخلف وذلك عن طريق التعاون مع الغرب صاحب الحداثة والتكنولوجيا (الصغير، 1968) .

كما أن التخلف حسبه لا يمكن التخلص منه إلا بتغيير العقلانيات لان غياب العقل يؤدي إلى الانحطاط، فيبورقيبة كما وصفه الكاتب عميرة علية الصغير بأنه: "كان عقلائي النزعة وضعي المنظور واثقا كل الثقة في العقل. والعلم ليس وحده أداة لفهم الواقع... فلا شيء يقف في وجه العقل البشري" (الصغير، 1968). كما أن بورقيبة في إحدى خطبه ببيروت في 10 مارس 1965 يذكر " بأن العقل مكسب من مكاسب الإنسان واثر من اثار جهده الخلاق، فالفكر الإنساني بلا ريب لم تنق دواليبه وعملياته الذهنية تجري بعد أرسطو وفلاسفة اليونان كما كان قبلهم، ولا بقي بعد الرسول صلى الله عليه وسلم، كما كان في ظلمات الجاهلية قبله" (الإعلام، 1981). فالحدائث في منظور بورقيبة تمر بإحياء العقل ونشره عبر التعليم ، لذلك أولى بورقيبة عناية كبيرة للتعليم في تونس بعد الاستقلال (قمعون، 2019) إضافة إلى النجاعة في التسيير والإدارة وخلق ثروة بالعلم والعمل، وعلى تفجير طاقة المجتمع عبر تحرير المرأة التونسية وإحداث ثورة فكرية ثقافية عبر المدرسة (الأرقش، 2015). وفي هذا الصدد يرى المؤرخ عبد الجليل التميمي "إن التعليم هو المحك الحقيقي للشخصية الفكرية البورقيبية وهذا التوجه أعطى لبورقيبة صلاحيات اختراق المجتمع وتغييره من الأساس والتعليم عنده هو الثورة الحقيقية للفكر والسلوك... فيبورقيبة خصص ثلث ميزانيات الدولة للتعليم، أي لبناء الإنسان التونسي الجديد..." (التميمي، الحركة الوطنية التونسية والمغربية - أضواء جديدة حول شخصيات مغربية الأمير عبد القادر وعبد الكريم الخطابي والحبيب بورقيبة وعلال الفاسي وآخرون، 2010).

هذه السمات الرئيسية للفكر البورقيبي المرتكز على العقلانية والإعجاب بالحضارة الغربية التي لا حضارة غيرها في نظره يمكنها أن توجه إصلاحاته الحدائثة (الأرقش، 2015).

وعلى صعيد الخيارات الإيديولوجية فقد اختار بورقيبة في الفترة الممتدة ما بين 1956 - 1960 النهج الليبرالي، ولكنه سرعان ما أثبت فشله بسبب ضعف المنتج والدخل وانتشار الفقر بين غالبية السكان إضافة إلى تهريب رؤوس الأموال من طرف الجاليات الأوربية، لذلك تحول إلى تبني النهج الاشتراكي على غرار البلدان المستقلة حديثاً، (كرو، 1981) وهو نظام يقوم على التخطيط المركزي وإمساك الدولة بدواليب التخطيط والتنفيذ في مختلف المجالات، وقد أثر هذا التوجه حتى على الجانب السياسي من خلال تغيير تسمية الحزب الدستوري الحاكم إلى الحزب الاشتراكي الدستوري في أكتوبر 1964 وقد تبني خلاله الخيار الاشتراكي، حيث انطلقت تونس في تنفيذ سياسة اشتراكية تعاضدية تواصلت من 1964 إلى 1969 اشرف عليها وزير الاقتصاد آنذاك احمد بن صالح ولكن تلك التجربة تعثرت مما اضطر بورقيبة إلى إلغائها وإحالة احمد بن صالح للمحاكمة سنة 1970.

خلال العشرية الثانية عين بورقيبة الهادي نويرة على رأس الحكومة التونسية والذي شرع في تطبيق سياسة ليبرالية مناقضة للاشتراكية التي كانت مطبقة في الستينات، تميزت بالانفتاح وتشجيع القطاع الخاص وحققت هذه السياسة نتائج باهرة (الهرماسي، 1987)، حتى أن الصحافة الغربية أطلقت عليها المعجزة الاقتصادية التونسية، وتواصلت هذه التجربة إلى غاية 1981 لتتدخل بعدها البلاد في أزمة سياسية واقتصادية، انتهت بإبعاد الهادي نويرة واستقدام محمد مزالي في افريل 1981، وبقرار من الحبيب بورقيبة تم السماح بالتعددية الحزبية، التي ظل يعارضها لأكثر من عشرينين. و بذلك يكون بورقيبة قد ساير موجة الاشتراكية السائدة في العالم الثالث في الستينات، وموجة الليبرالية في السبعينات، وأخيرا موجة الديمقراطية في الثمانينات، قبل أن يقع إزاحته من طرف وزيره الأول سنة 1987 (قمعون، 2019). إن هذا الطرح لمبادئ وأفكار الحبيب بورقيبة يجعلنا نطرح التساؤلات التالية: كيف وظف بورقيبة فكره وإيديولوجيته في تحديد نوعية وطبيعة النظام السياسي الذي سيحكم تونس بعد الاستقلال؟ وماهي الأسس والمبادئ التي اعتمدها لبناء وإقامة دولة تونسية حديثة؟ وهل حافظ على هوية ومقومات الشعب التونسي خاصة في المجال الديني؟

ثانيا: تأثير الفكر البورقيبي في إقامة الدولة التونسية الحديثة:

1/ في المجال السياسي: لم تطرح مسألة طبيعة النظام السياسي الذي سيحكم البلاد من طرف قادة الحزب الدستوري وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة خلال الفترة 1955 - 1957 باستثناء بعض الومضات الخاطفة، حيث اقتصرَت الإشارة: "إلى وجوب إرساء نظام ديمقراطي تكون فيه السلطة للشعب حيناً وتفضيل الملكية الدستورية حيناً آخر". (اليسير، 2007) لقد كان بورقيبة يعتمد على الكاريزما السياسية التي حازها في الكفاح ضد المستعمر لفرض خياراته السياسية، التي كان يرى فيها للعامل السياسي الدور الكبير (قمعون، 2019).

فبورقبيّة الذي استهل بداية حكمه بالدعوة إلى تكريس النظام الديمقراطي لأنه الحل الوحيد والأنسب لحماية الشعوب، والضامن الوحيد لتحقيق السلام الداخلي والخارجي، وهو ما تضمنه خطابه بباردو في 20 مارس 1956 حيث قال: "إن الديمقراطية هي ركن من أركان السلام وشرط لازم له سواء فيما يتعلق بالسلام الداخلي أو الخارجي للشعوب... ثم يضيف قائلاً: "وبما أن الشعب التونسي يعتقد أن أساس الحياة هو الكرامة والسير نحو الازدهار... لذا أراد أن يوفر شروطها، وأهم شروطها الحكم الديمقراطي الشعبي". (الإعلام، 1981)

لكنه سرعان ما حاد عن هذا الطرح واخذ يروج لفكرة مفادها أن الشعب التونسي غير مهيباً ولا مؤهلاً لان يعيش حياة الديمقراطية، لأنه يفقد للوعي والنضج حسب رأيه، إذ يقول في احد خطبه سنة 1959: "... فالنظام الديمقراطي لا ينجح إلا في الشعوب الناضجة التي تستطيع تمييز الغث من السمين...". وعليه فان الشعب التونسي لم يصل حسب رأيه لمرحلة النضج السياسي، فلا يسمح له باختيار نظام حكمه ومن يحكمه، لان تسليمه مقاليد حكمه بنفسه يؤدي به إلى الهاوية وهو ما عبر عنه بورقبيّة في قوله: "إنها طامة كبرى في إرخاء العنان لشعب متخلف ذهنياً ونفسياً وإطلاق يده في اختيار من يتولى أمره، وفي التصرف كما يشاء...". (الإعلام، 1981). إذا فالديمقراطية في رأي بورقبيّة سلاح خطير لا يسمح باستخدامه إلا من طرف ذوي الخبرة والكفاءة، وبذلك أعطى لنفسه مبررات التسلط والاستبداد، فدور الرئيس - حسب - لا يقتصر فقط على تلبية حاجات بلاده، بل في اتخاذ القرارات في الوقت الذي يراه مناسباً دون العودة لشعبه ولعل ذلك ما يبرر ما قام به سنة 1961 لإخلاء قاعدة بنزرت أو سنة 1964 لتأميم الأراضي. إن رفض بورقبيّة لفكرة الديمقراطية بناء على الاحتمالات الواهية التي قدمها، يبرر رغبته الشديدة في تبني نظام استبدادي، والاستئثار بالسلطة والحكم وبناء دولة حسب مواصفات وأهداف معينة، لذلك حرك إعلامه الرسمي للإشادة بمناقبه وتاريخه النضالي ووطنيته، فجعل من نفسه أسطورة لا مثيل لها، وفي المقابل غيب وهمش الديمقراطية وما تحقّقه من حريات مختلفة للأفراد.

كما اعتبر الحزب الواحد هو الإطار الأنسب والأمثل لتسيير شؤون البلاد والعباد وجرّت حملات إعلامية تبرز مزايا الحزب الواحد وعدم حاجة البلاد إلى تنظيمات حزبية أخرى وقد قال بورقبيّة في هذا الصدد: "إن الواقع والظروف الحالية جعلت قيام حزب آخر أمر غير معقول..."، وبذلك أصبح الحزب الحر الدستوري يحتكر السلطة وتداخلت هياكله مع أجهزة الدولة، فصدورت الحريات، وفرض واقع جديد على البلاد تميز بالبعد الكلي عن قيم الحداثة التي طالما تغنى بها بورقبيّة في خطبه، وعن مبادئ الجمهورية التي يفخر بورقبيّة بتشييدها في تونس ما بعد الاستقلال، على أنقاض الحكم الملكي للأسرة الحسينية. (الطاهر، 2012)

وحتى يكرس بورقبيّة فكره في سيطرة الحزب الواحد على النظام السياسي التونسي، استغل فرصة محاكمة المتآمرين في المحاولة الانقلابية الفاشلة و محاولة اغتياله في ديسمبر 1962 (الحداد، 2003)، ليوّجه الضربة القاضية لخصومه حيث اتهم الأطراف السابقة الذكر بتدبير تلك المؤامرة، فقام بإصدار قرارات بحظر الحزب الشيوعي التونسي واعتقال قادته، وبذلك أصبح الحزب الحر الدستوري الحزب الوحيد في البلاد دون منازع، هذا النظام عكس سياسة وفكرا استبداديين لا يقبلان الحوار ولا النقاش، لذلك كان بورقبيّة حريصا طيلة فترة حكمه، على توفير توافق حول فكره وإيديولوجيته إلى حد كبير مع المنظمات الوطنية والأجهزة التي كانت تدور في فلك حزبه (سعيد، 2011).

بعدما نجح بورقبيّة في الهيمنة على الحزب الدستوري استغله في الهيمنة على "المنظمات القومية" وعلى جميع مؤسسات الدولة وتحويلها إلى أداة طيعة تكرس حكما فرديا وكانت البداية مع "الاتحاد العام للفلاحة التونسية"، المنحاز إلى صالح بن يوسف، وذلك بانتهاج نفس الأسلوب الذي انتهجه بورقبيّة سنة 1934 مع الحزب الدستوري القديم في مؤتمر قصر هلال .حيث شجع بورقبيّة سنة 1956 بعض الأعضاء على الانشقاق وتكوين منظمة جديدة بالاعتماد على فلاحي الساحل، تحت اسم "الاتحاد القومي للفلاحين التونسيين" ووقع الالتفاف حولها، في حين تم حل "الاتحاد العام للفلاحين التونسيين"، وتم زج مناضلي وقيادي الاتحاد في السجون.ثم دخل في مواجهة مع حليف الأمس "الاتحاد العام التونسي للشغل" بسبب تخوفه من معارضته لأفكاره ومشروعه السياسي الهادف إلى التحول التدريجي نحو الحكم الفردي،ⁱⁱ إضافة إلى "الاتحاد العام لطلبة تونس" وخاصة الزيتونيين منهم، و"الاتحاد القومي النسائي التونسي" لكنه تمكن من إبعاد هذه القوى ولو مؤقتا، ونجح بورقبيّة في فرض نهجه السياسي والعلماني في الدولة التونسية متحديا الجميع في الداخل والخارج(الطاهر، 2012). حيث حكم البلاد التونسية لاكثر من ثلاثة عقود بمنطق الفكر الواحد، والزعيم الواحد، والحزب الواحد، رغم حركات التمرد، والغليان السياسي والاضطرابات الاجتماعية، التي كادت أن ترزعزع أركان الدولة التونسية، على غرار المحاولة الانقلابية لسنة 1962، فكارثة تجربة التعاقد، ثم أحداث 26جانفي 1978 وأحداث قصة الدموية 1980، وختاما أحداث الخبز في جانفي 1981.

ومجمل القول أن الحبيب بورقبيّة اعتمد على مبدأ الحكم الفردي في تسيير النظام السياسي للبلاد، من خلال تسخير الدستور التونسي لفرض الشرعية لنظام حكمهⁱⁱⁱ، حيث أرسى دعائمه وجند من أجله كل القوى الفاعلة طوعا أو كرها. كما مثل الحزب الحاكم القوة الوحيدة المسيطرة على الفضاء السياسي والإيديولوجي بشكل كاسح بحيث لم يترك أي مجال للآخرين لمنافسته.

فبورقبيّة صاحب النظرة الإستراتيجية الثاقبة على حد تعبير احد معاونيه، كان حريصا على عدم الإفصاح عن توجهاته في البداية (الصياح، 2012) وهو ما يؤكد الدكتور الصحراوي قمعون: "بان

بورقبية لم يعلن صراحة توجهه السياسي والاقتصادي حيث كان يتراوح بين الاشتراكية والليبرالية وبين القومية العربية المحتشمة والوطنية القطرية التونسية، دون أن يغفل في مراقبة القوى المحافظة، وفي مقدمتها الإسلاميين والزيتونيين، وهي القوى المعادية لمشروعه الإصلاحية الاجتماعي والفكري، الذي جسسه بإصدار مجلة الأحوال الشخصية^٧ الليبرالية وذلك أربعة أشهر بعد الاستقلال " (قمعون، 2019).

لقد اتسمت تونس كغيرها من الدول العربية، على اختلاف أنظمتها الدستورية وتوجهاتها الإيديولوجية على جملة ثابتة من السمات أضفت على حياتها السياسية نسقا خاصا، ولعل من أبرزها:

- إن الرئيس يحتل مكانا فريدا وهو ما سعى إليه الرئيس بورقبية عندما جعل تونس هي "تونس بورقبية"، ولعل ما يدل على صحة ذلك هو ترديده في مناسبات عديدة قوله الشهير "النظام هو أنا" مع الإصرار على رفض الفصل بين أجهزة الدولة والحزب، وبين أجهزة الدولة وشخصية الرئيس (الهرمسي، 1987)، وقد ساعد بورقبية في ذلك الصلاحيات الواسعة التي منحت لمنصب الرئيس بموجب دستور 1959، والذي كرس معالم الحكم الفردي، فكان بذلك نظاما جمهوريا رئاسيا لا برلمانيا كما هو الحال في فرنسا (التميمي، الحبيب بورقبية وإنشاء الدولة الوطنية -قراءات علمية للبورقبية، 2000- 2001)، كما رفع السقف الزمني لولاية الحكم التي حددت بثلاث ولايات، علما أن مدة الولاية كانت 5سنوات (الهرمسي، 1987). قبل أن يجعلها بورقبية مدى الحياة، بموجب دستور 1975.

- قدرة بورقبية على خلق مركز وحيد للسلطة السياسية ومحافظة على ذلك رغم التحديات المستمرة التي تعرض لها طيلة مسيرته السياسية، حيث نجح في فض جميع المراكز السياسية الأخرى التي حاولت فرض هيمنتها وقوتها على مركزه الذي بقي وحيدا بلا منازع. (الرحمان، 1981) كما ظل محتفظا بسيطرته على مقاليد السلطة فلم يسمح بالتعددية إلا مع مطلع الثمانينات عندما أصبحت ضرورة ملحة تفرضها الرهانات الداخلية والخارجية.

2/ في المجال الديني: إن المنتبغ لسيرة الحبيب بورقبية أثناء توليه رئاسة الدولة التونسية المستقلة، سيلاحظ الدور الفعال للسلطة السياسية التونسية في تكييف وتحيين الفكر الإسلامي والإصلاح الديني مع متطلبات تلك المرحلة حتى اتهم بالعلمانية، فالمعروف أن ثقافة بورقبية غربية فرنسية، وله أيضا معرفة واسعة بالثقافة العربية والإسلامية فقد كان متشعبا بأراء الأفغاني ومحمد عبده وخير الدين باشا والكواكبي وطه حسين وغيرهم .

لكن ذلك لم يمنع معارضوه والكثير ممن تأثروا بمشروعه، إلى اعتباره ناسخ لتجربة كمال أتاتورك، بل واعتبروه أتاتورك العالم العربي وذلك عند الحديث عن الإصلاح في الدول الإسلامية، فمشروع بورقبية مطابق عندهم لمشروع أتاتورك فكلاهما كان له موقف صارم من الدين وتأثير كبير بالغرب، فبورقبية حسب هذا الرأي عمل على بناء دولته وإقامة مشاريعه على العلمانية معتبرا أن الدين

الإسلامي حجر عثرة أمام الحداثة والديمقراطية (hadji، 2011). بورقيبة لم يخف في أكثر من مناسبة إعجابه بأتاتورك مما جعله يعلن انه من الشخصيات التي كان لها اكبر التأثير في نفسه في أول عهده بالسياسة إلى درجة قوله في إحدى خطبه: "انه لما أدرك سن الرجولة كان يحمل في نفسه فكرة مثالية عن البطولة وكان مصطفى كمال هو الذي يجسم تلك الفكرة"، لكن هذا الإعجاب لم يكن مطلقا، لأن بورقيبة كثيرا ما وجه نقدا صارما لأتاتورك وحاسبه على أخطائه التاريخية، كما فعل ذلك خلال زيارته لأنقره من خلال الخطاب الذي ألقاه وانتقد فيه إلغاء أتاتورك للخلافة الإسلامية واعتبر هذا الفعل بمثابة "الكارثة التي نزلت على المسلمين" (بورقيبة، 1984)

ومهما يكن من أمر فان نعت بورقيبة باللائكية من طرف خصومه واعتباره نموذجا جسد العلمانية، بمعنى انه كان ضد الدين، ولكنه لم يكن علمانيا بمعنى الإيمان بحرية العمل وحياد الدولة إزاء العقائد وسلطة الشعب في أن يكون السيد الذي يصنع القانون. لان العلمانية بمفهومها الحقيقي تكون منقوصة بالنسبة إلى الذين اعتقدوا تحت تأثير الإيديولوجيات السائدة أن العلمانية لا بد أن تكون استثنائية لجميع المظاهر الدينية، فبورقيبة ورغم مواقفه المستنقزة لمشاعر المسلمين لم يدع ولو مرة واحدة إلى قطع العلاقة مع الدين الإسلامي، بل سعى إلى تقديم رؤية مختلفة لم يسبقه إليها حاكم عربي أو إسلامي. (موسى، 2011)

كان بورقيبة بحكم تجربته وخبرته وثقافته السياسة التي اكتسبها من خلال كفاحه وقيادته للحركة الوطنية التونسية، يدرك تماما أن طريق الإصلاحات الدينية التي يريد إجرائها في تونس ستكون محفوفة بالمخاطر والعقبات من طرف الفقهاء ورجال الدين، بل وحتى من طرف المجتمع التونسي في حد ذاته، أخذ العبرة من معاناة خير الدين باشا عندما أراد إدخال آرائه الإصلاحية سواء في تونس أو في تركيا (الممي، د.ت.ن). لذلك هيا الحبيب بورقيبة الأرضية والأجواء، من خلال إلغاء مؤسسة مشيخة الإسلام المالكي والحنفي والحاقها بالقضاء العدلي ثم عوضها بمنصب مفتي الجمهورية، وحتى هذه المؤسسة أفرغها من محتواها وجعل المفتي مستشارا للرئيس الدولة يرجع له عند الحاجة. كما قام بإلغاء التعليم الزيتوني والحق مدرسيه بكلية الشريعة وأصول الدين التي أحدثها مع غيرها من المؤسسات بدلا عن ذلك (عيسى، 2015). ولما واستكمل الحبيب بورقيبة تهيئة الأرضية وتعبيد الطريق أمامه، أظهر صرامته في تجسيد آرائه وتطبيق قراراته الإصلاحية الواجبة التنفيذ والتي نصت على مايلي :

- اصدر قانون الأحوال الشخصية يوم 13 أوت 1956 والذي تضمن تحرير المرأة ومساواتها بالرجل في الحقوق كما منع تعدد الزوجات منعا مطلقا ومعاقبة مخالفه بالعقاب (الخطية والسجن) وألغى الزواج والطلاق العرفي وجعل الطلاق حقا للطرفين، لكن لا بد أن يكون عن طريق المحكمة المدنية (المخبوت، 2018) . وفي هذا الصدد صرح بورقيبة قائلا في 13 أوت 1956 "وبمراجعتكم

للتاريخ، لابد أن نتقنوا إلى أنني بمجرد تسلمي لمقاليد الحكم، بادرت بإصدار مجلة الأحوال الشخصية، بالرغم من أن شهر أوت، يميل فيه الناس إلى الراحة والتمتع بالشواطئ... وبالرغم مما لاقيناه آنذاك من تعنت من لدن بعض مشايخ العلم عند مناقشتنا للعديد من فصول المجلة وقعا القانون المتعلق بإصدارها. (الإعلام، 1981)

- أصدرت الحكومة قرار بإلغاء الوقف العام والخاص .

- إلغاء المحاكم الشرعية وتحويل سلطاتها إلى المحاكم المدنية .

- الرقابة الحكومية المباشرة على جامع الزيتونة ومؤسساته التعليمية .

- حل مجلس الطائفة اليهودية وتعيين الحاخام الأكبر بمرسوم حكومي .

وقد تم ذلك في الفترة ما بين نهاية العام 1956 وبداية العام 1957 (الرحمان، 1981).

وحتى يبرر بورقيبة إصلاحاته الدينية وموقفه من الدين الإسلامي قال: "إننا نعتبر الدين يجب أن يكون قوة تدفع الناس إلى تحسين حالتهم، وتوسيع آفاق معارفهم، وتعزيز وسائل عملهم، وذلك تحت سلطان العقل الذي يهدي إلى الحقيقة، ويهدي من الضمير الأخلاقي الذي يقود إلى السعادة." ثم يضيف قائلا: "علينا إذا أن نطهر العقلية الدينية من الأدران التي علق بها وتسربت إليها في قرون الانحطاط كي نعيد إليها حيويتها، أي قدرتها على ملائمة العصر..." (بوتار، 1986)

إن دعوة بورقيبة إلى عصرنة الدين الإسلامي وفقا لما تقتضيه الحياة العصرية، يعتبر مظهر من مظاهر العلمنة، من خلال التخلي عن القيم والتعاليم البالية - حسب رأيه- الموجودة في الدين الإسلامي (موسى، 2011) وهو ما يفسر إباحته للربا، وقضية الإرث وإجازة التأمين ومسألة تحديد النسل وغيرها من المسائل والأمور التي أفتى فيها بورقيبة اعتمادا على تصوره العقلي، ولعل أخطرها على الإطلاق دعوته الشهيرة للإفطار في رمضان والتي شكلت احد ابرز مظاهر العلمنة في خطاب بورقيبة السياسي والأكثر جرأة، وأهم البراهين على تبني بورقيبة للعقلانية.

لقد تناول بورقيبة هذه المسألة في العديد من خطبه، على غرار خطاب 18 فيفري 1960، وخطاب 17 مارس 1960، بينما كان الخطاب الذي ألقاه في مدينة القيروان بمناسبة إحياء ذكرى المولد النبوي الشريف، أكثر جرأة واستفزازا لمشاعر المسلمين إذ تعمد اختيار مناسبة دينية لطرح هذه الفكرة مبررا ذلك بتسخير الجهد للخروج من دائرة التخلف وهو ما عبرت عنه الكاتبة والصحفية أمال موسى بقولها "وكانه قصد بذلك القيام بصدمة دينية في مناسبة دينية" (موسى، 2011).

وقد اخترت مقتطفات من خطاب لبورقيبة يدعو فيه الشعب التونسي إلى الإفطار في رمضان مدعما موقفه بمجموعة من الدعائم والحجج العقلية حيث يقول: "...ونحن اليوم على أبواب رمضان لا يفصلنا عنه إلا ثلاثة أسابيع، ومسألة صوم رمضان درستها طويلا ومن واجبي أن ابسطها بكل صراحة

حضور مفتي الديار التونسية... إن الله جعل الدين يسرا لا عسرا وقد خفف على عباده جميع الفروض التي تشق عليهم وينالهم التعب في أدائها، والصيام أشق هذه الفروض على النفس.. فإله سبحانه وتعالى أعفى المسافر من الصوم نظرا لما كان يلاقه من بعض الأتعاب، فكيف لا يعفيه عندما يتعلق الأمر بشغله الذي لا عيش له بدونه..."(الإعلام، 1981).

إن مآخذ الإسلاميين في العالم على بورقيبة كثيرة، من ذلك ما عدده فضيلة "الشيخ كمال الخطيب" في مقال بعنوان "ماذا تقول غدا للحبيب يا حبيب" حيث يسرد فضيلة الشيخ أبرز الأعمال التي قام بها بورقيبة في حق الدين الإسلامي :

- إغلاق جامع الزيتونة وجامعته عام 1961 بقرار من بورقيبة
 - ألغى فريضة الصيام .
 - بدل أحكام الله بمنع تعدد الزوجات وإقرار مساواة المرأة بالرجل في الطلاق والميراث.
 - ادعى أن القرآن احتوى على خرافات مثل قصة أهل الكهف وعصا موسى .
 - اصدر مرسوما يمنع الموظفين الحكوميين من أداء الصلاة خلال وقت الدوام .
 - اقر الإجهاض.
 - طعن في الرسول واعتبره ناقلا في القرآن للخرافات والأساطير السائدة في عصره .
- كما تذكر الكاتبة والصحفية آمال موسى في هذا الصدد: "إن الدين من وجهة نظر علم الاجتماع هو مبدأ فعالية بالأساس، لكن بورقيبة أظهره خاليا من الفاعلية وغير قادر بشعائره الدينية كالصوم والحج وقيمه التي تنادي بالقناعة، مما ينم بان تلك المجموعة المنظمة من الشعائر والعقائد في نظره هي ضد مصلحة الدولة الوطنية الحديثة. القائمة على عقل لا يعترف بأي منطقة حرام، والتي لا تكثرث إلا بقوانين المصلحة والفاعلية والجدوى والمنفعة"(موسى، 2011).

إن الحبيب بورقيبة لم يكتف بعلمنة الدين والمجتمع التونسي، بل ذهب إلى ابعده من ذلك من خلال سعيه إلى توسيع نطاق العلمنة وضمان نجاحها وانتشارها داخل المجتمع التونسي، كما عمل على عقلنه الدين والتعامل مع شعائره من زاوية مادية حيث صور لنا شهر رمضان نقصا في العمل، وتزايداً في استهلاك البيض واللحوم وإهدار لصحة الأبدان التي تمثل رأس مال البشر في معركته ضد التخلف.

3/ في مجال بناء الدولة الوطنية الحديثة: لقد كانت فترة بداية الاستقلال بتونس مرحلة تنافس على السلطة، تحولت شيئاً فشيئاً إلى حلبة صراع بين تيارين متباينين فكريا وعقائديا وسياسيا، حيث سعى التيار الأول إلى إقامة دولة وطنية أساسها الحفاظ على العروبة والإسلام، وبالتالي الحفاظ على مقومات وثوابت الأمة التونسية في إطارها العربي القومي و الإسلامي، بينما سعى التيار الثاني إلى إقامة دولة

وطنية لها مقومات الدولة العصرية تقضي على أسباب الانحطاط الفكري والسياسي والتخلف الحضاري، التي كانت وراء استعمار البلاد في فترة سابقة، متأثرين بالنظم السياسية الغربية (الشرفي، د.ت.ن). إلا أن الشعارات القومية والإسلامية التي أطلقها الشق اليوسفي، والمتأثر بالفكر القومي العربي السائد آنذاك في المشرق، أو بالفكر الإسلامي السلفي الذي مثله الإخوان المسلمون في مصر، سرعان ما تهاوى أمام الشق البورقيبي، وانفتح الطريق أمام بورقبيبة للسيطرة والاستيلاء على الساحة السياسية دون منازع (قمعون، 2019).

لقد امن بورقبيبة أن العمل السياسي هو السبيل الوحيد المضمون لتحقيق طموحاته في السلطة والحكم، فنقطة البداية كما رأينا عند بورقبيبة كانت في انتظامه في الحزب الدستوري القديم والتي نجح في تحويلها لصالحه في مؤتمر قصر هلال سنة 1934 - محطة الانفصال عن الحزب القديم وتأسيس الحزب الجديد - ثم استخدم الشرعية ذاتها في مؤتمر صفاقس سنة 1955 لابعاد منافسه في السلطة والحزب صالح بن يوسف، وفي مرحلة ثالثة اعتمد على قوة الحزب في التغلب على الاتحاد العام التونسي للشغل، حليف الأمس والشريك في معركة الحرية. كما اعتمد بورقبيبة أيضا على الحزب الدستوري التونسي في عملية الاستيلاء على الدولة التونسية، وفي تطويرها وتوسيع أجهزتها، وفي إقامة النظام الجمهوري التونسي وفقا لقواعد المركزية السياسية فأصبح حزبه الوحيد دون منافس في الساحة السياسية التونسية، وبذلك حقق بورقبيبة طموحه في الوصول إلى السلطة ومن حوله الحزب وأجهزة الدولة ومن ثمة بناء نظام سياسي وفق الفكر والنهج البورقيبي الذي استمر معه حتى سنة 1987 (قمعون، 2019)

بعث الزعيم الحبيب بورقبيبة دولة تونسية جديدة مستقلة لم تكن لها بعد إعلان الاستقلال يوم 20 مارس 1956 كل مقومات الدولة، إذ تنقصها الصلاحيات الأساسية لدولة عصرية مستقلة. لذلك شن الحبيب بورقبيبة معارك جديدة لاستكمال الاستقلال الوطني، انطلاقا من توسيع صلاحيات تونس في ميدان الدفاع، وتضييقه أما القوات الفرنسية التي فرض عليها حصارا قيد حريتها وحرية جيشها، وحتى يستطيع الحبيب بورقبيبة إنجاز مشروعه البورقيبي في تونس، وتجسيد فكره وإيديولوجيته من أجل إقامة دولة تونسية عصرية حديثة، اعتمد على مجموعة من الأفكار والمبادئ كأساس لفرض هيبية الدولة حسب منظوره (البكوش، 2007). فحرص على تحديث المجتمع التونسي وبناء دولة عصرية على نموذج غربي، حيث سعى إلى تطبيق الحداثة الغربية سعيا منه إلى التغيير السريع لتونس وتمتين العلاقة بفرنسا (التوهامي، 1989)، ونجح في تحقيق هذا الهدف إلى حد كبير حيث شكل احد الثوابت الهامة في حياته، وكان مولعا بمكانته وهيبته وبمساره السياسي ألامع، واعتبر نفسه ضمانا لسلطة الدولة ونفوذها في إطار النظام الذي أراده لبلاده .

لقد تميزت فترة البناء الوطني التي تلت نهاية الحماية الفرنسية، ببروز رغبة قوية لدى النخبة السياسية التونسية لإعادة بناء المجتمع وتشبيد دولة ذات سيادة وشرعية شعبية، ولقد أولت الدولة الحديثة أهمية كبرى لبناء علاقات اجتماعية جديدة، وتوفير الهياكل الأساسية، التي تمكن الشعب التونسي من أن يصبح فاعلا في بلاده. إن قيادة الحركة الوطنية التونسية بزعامة الحبيب بورقيبة ذو التكوين أصدافي المزدوج (عربي- فرنسي) كانت جادة في عملية البناء الوطني التي تطلبت القيام بإصلاحات كبرى انطلاقا من أهداف الحركة الوطنية ومستلزمات العصر، وقد طغت على كل هذه المحاولات التحديثية رؤية تغريبية، ستكون المنطلق الإيديولوجي للدولة التونسية الجديدة

لقد كان في فترة اعتقاله يطالع ما كتب حول موضوع الدولة والسلطة انطلاقا من فلسفة الفرنسي مونتيسكيو وصولا إلى فكر كمال أتاتورك، وكان يرفض الاستسلام للقضاء والقدر ويريد إنقاذ تونس وشعبها من التخلف، وذلك عن طريق التعاون مع الغرب صاحب الحداثة والتكنولوجيا. بتاريخ 8 أبريل 1956 ذكر بورقيبة في خطابه أمام المجلس التأسيسي دور الغرب في التقدم الحضاري قائلا: "لا يفوتنا أننا عرب وأننا متأصلون ومتسخون في الحضارة العربية الإسلامية، ومع ذلك لا يمكننا أن نغفل بأننا نعيش في النصف الثاني من القرن العشرين وأننا حريصون على المشاركة في مسيرة الحضارة كي نواكب عصرنا". (بالخوجة، 1999). والتساؤل الذي يتبادر إلى أذهاننا ما هي الخلفية الحضارية التي انطلق منها الرئيس بورقيبة في عملية تحديث الدولة الوطنية المستقلة؟ وهل أخذ بالاعتبار ما تم انجازه من إصلاحات جوهرية بتونس في المراحل السابقة أي في عهد البايات التونسيين منذ منتصف القرن التاسع عشر على غرار الوزير الأكبر خير الدين التونسي؟

تؤكد عديد الشهادات السياسية لبعض الفاعلين المسؤولين التونسيين والذين خبروا فكر بورقيبة وعاشوه عن قرب أمثال: طيبه عمر الشاذلي ووزيره محمد المصمودي واحمد المستيري... وغيرهم، تأثر بورقيبة بالفكر الحداثي الغربي، وسعيه إلى إقامة دولة تونسية على النمط الغربي ونورد هنا شهادة الأستاذ مصطفى الفيلاحي حيث يذكر: "أن الرئيس بورقيبة كان يرى ويؤمن بان بناء الدولة التونسية، يجب وضعه في مفهوم خاص ومحدد للحداثة، فهو مقتنع بالحداثة قناعة مطلقة وهو ما يستوجب مؤسسات جديدة وأمور جديدة وطرقا جديدة في سبيل بناء الدولة، حتى لا تكون تواسلا وامتدادا زمنيا، لموروثات عهود البايات التونسيين في المراحل السابقة..." (التميمي، المجتمع المدني التونسي قبيل الاستقلال وتداعيات السلطة البورقيبية 1956-1962، 2003).

فمفهوم الحداثة عنده يقوم على: "القطيعة مع الماضي والارتداد عن التراث، ذلك أن العصر الجديد هو عصر البناء والتشييد وليس عصر التواصل مع الماضي وليس امتدادا وتحويرا للموروث لما كان من قبل... وان دستور البلاد مثلا والذي تم تبنيه، قد أسس على القطيعة مع الماضي وان رجال

الدين الذين اعتبرهم الرئيس بورقيبة، ممن خانوا القضايا الوطنية وان التعليم الزيتوني كان محل ريبة وشك وهذا نتيجة الارتياب في القائمين عليه وكان هذا التعليم رجعياً لا يضمن للمجتمع أي تقدم وان اللغة العربية ليست لغة علم... (التميمي، المجتمع المدني التونسي قبيل الاستقلال وتداعيات السلطة البورقيبية 1956-2003، 1962). حيث يؤكد بورقيبة في كثير من خطبه على أن من واجبات الدولة حتى تضمن لنفسها الاستقرار والاستمرارية، وتتهيئ الأجواء لإنجاح مشروعها، أن تتصدى بقوة لكل مظاهر الفوضى التي يكون سببها الرئيسي التنافس على الحكم، وتضع ضوابط لمفهوم الانضباط لقوة وسلطة الدولة، ولعل أهم جوانب الانضباط هو القبول بسيادة الدولة على الشعب بكافة طبقاته، والعمل على تحقيق الحد الأدنى من الطاعة والانسجام لأهداف الدولة وذلك لحفظ الكيان الاجتماعي من الزوال تحت وطأة صراع المصالح وتجادب الأطراف^٧. ثم يؤكد على نفس الطرح في خطاب آخر حيث يقول: "...وأول الواجبات هو أن يعتبر انه لا نجاح للدولة مع بقاء بعض العناصر المخزية تعبت فساداً فتقتل وتتهب، وهذا يتطلب من الشعب علاوة على ما يتطلبه من الحكومة أن يقف بالمرصاد للفئة الضالة ويضرب على أيدي العابثين لان أول مظهر لشخصية الدولة هو هيبته واحترامها وحرصها على استتباب الأمن... لان الأمن هو أول مبرر لوجود الدولة حتى يطمئن كل فرد على حياته..." (الإعلام، 1981).

إن هذه السياسة الصارمة التي انتهجها الرئيس الحبيب بورقيبة لمحاربة خصومه وكأساس لإقامة الدولة التونسية الحديثة، مستمدة أساساً من مسيرته النضالية التي أثبتت مدى فعاليته ونجاعته وأحقته دون غيره من القيادات والزعامات التونسية لبناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال (التميمي، المجتمع المدني التونسي قبيل الاستقلال وتداعيات السلطة البورقيبية 1956-2003، 1962).

إن نجاح بورقيبة في إقامة هذا النظام السياسي لم يكن دون خوض معارك متعددة مع قوى سياسية مختلفة، والتي يمكن إجمالها ضمن دائرتين: المعارك مع القوى السياسية من خارج الحزب وهذا الصراع يعود إلى فترة ما قبل الاستقلال. والثانية مع التيارات السياسية من داخل الحزب، وهم بقايا اليوسفية وحلفائها في الأوساط الإسلامية من جهة، ومع الشيوعيين وحلفائهم من قوى يسارية وقومية من جهة أخرى (البورصالي، 2016).

هناك نقطة أخرى يعتبرها بورقيبة عاملاً مهماً في إقامة أركان الدولة التونسية الحديثة وهي الحماية الفرنسية، حيث يعترف لها بالدور البارز والهام في نشر الحضارة داخل المجتمع التونسي سواء من الناحية المادية من خلال مخلفاتها وهياكلها والتي مازالت تحمل طابع الحضارة الغربية في تونس إلى يومنا هذا، أو من خلال الجانب الثقافي والمعرفي بصفة عامة، ويؤكد هذا الطرح في الخطاب الذي ألقاه في 18 جانفي 1963 حيث قال: "وهكذا كدنا نرجع إلى تلك النزعات القديمة إذ كانت العشائر تنتشر الفوضى وتشق عصى الطاعة في وجه الباي وتتهب وتعبث في الأرض فساداً" ويضيف في نفس

الخطاب: "أن فرنسا دخلت هذه البلاد عندما وجدت بها أناس متأخرين، وبغض النظر عن الصراع والكفاح كانت نتيجة وجود الفرنسيين بهذا البلد تفتح الأدمغة وظهور رجال قادرين على تسيير تونس في طريق التقدم والرقي بعد أن خرجت منه فرنسا واختفى منه الحكم الفرنسي..." (الإعلام، 1981) فالملحوظ من خلال هذه الخطابات الاعتراف الضمني لبورقوية بدور الحماية في فرض عدة تحولات في السلوك الثقافي والسياسي للتونسيين. إن بناء مجتمع جديد هو هدف الحبيب بورقوية، حيث أقدم على ذلك بكل حزم وشجاعة، متناسيا انتماء هذا المجتمع إلى أمة إسلامية عربية، عانت قرونا من الفقر والتخلف جراء السياسة الاستعمارية التي فرضتها فرنسا وحلفائها على الشعوب المستضعفة في ربوع العالم العربي، الذي عرف ماضيه البعيد صفحات لامعة من الحضارة والمجد. يذكر بعض الدارسين "أن إدانة بورقوية المستمرة للفوضى القبلية نتيجة انتمائه التاريخي والحضاري لمنطقة حضرية عانت من عجز الدولة الحسينية عن حمايتها في وجه نهب القبائل طيلة التاريخ الحديث"، وهو ما يعني الخضوع لاحتمية تاريخية جعلته غير محايد في الصراع الذي كان قائما بين البداوة والتحضر. وقد يبدو للبعض أن هذا الصراع قد أصبح بعيدا وممتدا في القدم عندما شرع في بناء الدولة الوطنية، لكن الواقع الذي عاشته تونس عند استقلالها ينفي ذلك. (1987، michal). كما اعتبر الحبيب بورقوية أن سكان الأرياف عقبة أمام تقدم الأمة، فهم أكثر تمسكا بالماضي من بقية التونسيين، أي أنهم الأكثر ترددا في الانسجام مع تصور الدولة للمجتمع الجديد، وسيؤدي ذلك إلى محاولة تغيير جذري لنمط الحياة التقليدي القبلي، حيث ستعمل الدولة البورقوبية على تغيير حالتهم المدنية من خلال إجبارهم على اكتساب ألقاب جديدة عوضا عن ذلك التسلسل في الأسماء، مما يعني بصيغة أخرى القضاء على الإحساس بالانتماء إلى العائلة الموسعة، ويتأكد ذلك من خلال الإصرار على تغيير طبيعة السكن وإقرار المسكن الفردي كبديل حضاري عن المسكن الجماعي. (المنصر، 2004). بل و يذهب إلى أبعد من ذلك، حين يطالب الفرد التونسي بالتخلي عن حريته لفائدة دولته، وذلك كلما دعت الحاجة إلى ذلك، فالسيادة الوطنية ليست إلا خطوة أولى في سبيل تطور الفرد التونسي، فمن الضروري على الفرد أن يؤمن ويقتنع بالرابطة الوطنية، والتي لا يمكنه بلوغها تحت السيطرة الاستعمارية، فشرط الحرية ضروري للفرد حتى يتحول إلى مواطن عصري (المنصر، 2004).

خاتمة:

وفي الأخير يمكننا القول أن ثقافة بورقوية هي ثقافة مزدوجة، ثقافة تقليدية وعصرية، أي انه جمع بين الأصالة والمعاصرة، لكن انبهاره بالمعاصرة كان طاغيا على فكره إلى حد كبير، ومن هنا يمكننا أن نستخلص نتائج هذه الدراسة كما يلي:

- أن النضال السياسي للحبيب بورقيبة قد مرّ بمرحلتين، المرحلة الأولى تميزت بالدفاع عن القضية التونسية خلال مرحلة الاحتلال الفرنسي، والمرحلة الثانية تمثلت في بناء الجولة الوطنية، هذه الأخيرة تميزت بسيطرة الحبيب بورقيبة على مقاليد السلطة.
- إن امتلاك الحبيب بورقيبة لرؤية سياسية جديدة تقوم على البراغماتية والعقلانية، وتبتعد عن العواطف باعتبارها في نظره لا تبني دولا قوية، أما عن الإسلام فقد بنى بورقيبة منهاجا مخالفا للفكر الاسلامي التقليدي باعتماد منهج اصلاحي علماني أساسه حسب رأيه أن الدين الإسلامي يقف حجرة عثرة أمام الحداثة ولذلك نصب نفسه مفتي للديار التونسية محورا للعقيدة الإسلامية حسب تصوراته العقلية ومبادئه الفكرية المتأثرة بالفكر الغربي.
- بعد استقلال تونس تراجع الحبيب بورقيبة عن كل أفكاره الديمقراطية ومارس السلطة المطلقة وهذا تماشيا مع الفكر السياسي التونسي التقليدي الذي يقدر الفرد القائد، وحاول أن يغير تدريجيا الموروث الثقافي عن طريق إصلاحه وتعليمه.
- تصرف الحبيب بورقيبة أثناء ممارسته للسلطة كحاكم مطلق وتشبث بها مانحا لنفسه صلاحيات مطلقة وصلت به سنة 1975 إلى انتخاب نفسه مدى الحياة لتونس.
- لقد أعطى الحبيب بورقيبة أهمية كبرى في فكره وفلسفته للمرأة واعتبارها أساس كل تقدم في المجتمع التونسي، من خلال إصداره لمجلة الأحوال الشخصية سنة 1956، حيث ساواها بالرجل في الحقوق والواجبات والميراث.
- أما في الجانب الثقافي أعطى بورقيبة أهمية كبرى للتعليم ومحاربة الأمية والجهل والتخلف، فطور أساليبه ومناهجه بما يتوافق والمدرسة الغربية
- وفي الأخير يمكن القول بأن بورقيبة غالى كثيرا في سياسة العلمنة لتأسيس الدولة الحديثة بحسب وجهة نظره، ولعل إصداره لعدة مراسيم تحدد سياسة العلمنة بعد أربعة أشهر فقط من تعيينه على رأس الحكومة التونسية اكبر دليل على سياسة المقاطعة مع كل ما هو عربي وإسلامي وتأكيد تبعيته لفرنسا سياسيا وثقافيا، وهو ما قصده في تعبيره بأن ما يربط تونس بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية، وان من مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب وبفرنسا بصورة أخص، فمرسليا حسب تصوره هي الأقرب لتونس من بغداد أو دمشق أو القاهرة.

قائمة المراجع:

أولا - المراجع باللغة العربية:

- سلسلة خطب بورقيبة.وزارة الإعلام.(1981).

- الأرقش، ع. أ. (2015). بورقيبة يعود. تونس: نيرفانا.
- الإعلام، و. (1981). سلسلة خطب بورقيبة. تونس: وزارة الإعلام.
- البكوش، أ. (2007). الحبيب بورقيبة وأحداث 9 أبريل. مجلة دراسات دولية، 46،
- البورصالي، ن. (2016). بورقيبة والمسألة الديمقراطية. 1963-1956 تونس: دار النقوش العربية.
- التميمي، ع. أ. (2001-2000). الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية -قراءات علمية للبورقيبية . أعمال المؤتمر الأول والثاني. (p. 51)تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.
- التميمي، ع. أ. (2003). المجتمع المدني التونسي قبيل الاستقلال وتداعيات السلطة البورقيبية 1956-1962. المجلة التاريخية والمغربية، 58،
- التميمي، ع. أ. (2010). الحركة الوطنية التونسية والمغربية -أضواء جديدة حول شخصيات مغربية الأمير عبد القادر وعبد الكريم الخطابي والحبيب بورقيبة وعلال الفاسي وآخرون. (Vol. 3) تونس: مؤسسة عبد الجليل التميمي للبحث العلمي والمعلومات.
- التوهامي، ح. (1989). المجتمع التونسي دراسة اقتصادية واجتماعية. تونس: صامد للنشر.
- الحداد، س. (2003). جانفي. (خفايا المحاولة الانقلابية لسنة 1962. المجلة التاريخية المغربية، p. 393.
- الرحمان، أ. ع. (1981). الإنماء السياسي دراسة مقارنة بين تونس ومصر. مجلة الباحث، 53،
- الشرفي، س. (د.ت.ن). (الإسلاميون والديمقراطية. تونس: منشورات علامات.
- الصغير، ع. ع. (1968). الحاكم بأمره بورقيبة الأول. تونس: المغاربية للطباعة والنشر.
- الصباح، م. (2012). الفاعل والشاهد. تونس: سيراس للنشر.
- الطاهر، ي. ب. (2012). الحبيب بورقيبة تضخم الأنا سبب البلية. تونس: مطبعة فن الطباعة.
- المخبوت، ش. (2018). تاريخ التكفير في تونس -الثعالبي والحداد وبورقيبة. تونس: مسكيلاني للنشر.
- الممي، ح. (د.ت.ن). (مفهوم الدولة بين خير الدين باشا وبورقيبة. تونس: د.ن.
- المنصر، ع. (2004). دولة بورقيبة فصول في الايديولوجيا والممارسة. 1970-1956 تونس: مطبعة التفسير الفني.
- الهرماسي، م. ع. (1987). المجتمع والدولة في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي.
- بالخوجة، أ. (1999). الحبيب بورقيبة -مسيرة زعيم -شهادة على العصر. القاهرة: الدار الثقافية للنشر.
- بوتار، أ. (1986). بورقيبة. تونس: الشركة التونسية للتوزيع.
- بورقيبة، أ. (1984). حياتي، أرائي، جهادي. تونس: وزارة الإعلام.

- بوقرة، ع. ا. (s.d.). هل بورقوية مستبد. أعمال الملتقى الأول حول الحبيب بورقوية. (p. 59) ،
 - سعيد، ا. (2011). بورقوية سيرة شبه محرمة. تونس: عرابية للنشر والتوزيع.
 - عيسى، ا. ب. (2015). البورقوبية والهوية - صراع مشاريع. تونس: مكتبة تونس.
 - قمعون، ا. (2019). نوبرة وبورقوية - السلطة بين الاقتصاد والسياسة والاستحقاق الديمقراطي. تونس :
 دار ميم للنشر والاتصال.
 - كرو، م. (1981). سبتمبر - أكتوبر. (19) الدولة الجديدة والإصلاح التونسي. مجلة الباحث. p. 81 ،
 - ليسير، ف. (2007). في خلفيات إعلان الجمهورية - براديجم المرحلة البورقوبية مطبقا على الفترة
 جانفي 1956 جويلية 1957. مجلة الروافد. 113 ،
 - موسى، أ. (2011). بورقوية والمسألة الدينية. تونس: سيراس للنشر.

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية

- hadji, l. (2011). *bourguiba et islam*. tunis: sud edition.
 - michal, c. (1987). *la tunisie au present*. paris: c.n.r.s.

- ⁱ - إن مفهوم الحداثة يطلق على مرحلة تاريخية من نمو الدول الصناعية، وهو أيضا مفهوم يستعمل للدلالة على
 المميزات المشتركة بين الدول الأكثر تقدما في كل المجالات، فالحداثة تسعى لتحقيق النمو الاقتصادي والتقدم
 التقني والتحول المجتمعي وتحريره من قيود التقاليد البالية وإقامة ثقافة علمانية عقلانية. انظر: محمد شقرون، مفهوم
 التحديث واستعماله في سوسيولوجيا المجتمعات النامية، *مجلة الوحدة*، عدد 85.. أكتوبر 1991، ص 9، 10 .
ⁱⁱ - دخل بورقوية في مواجهة مع حليف الأمس، حيث شجع انشقاقا قاده الحبيب عاشور لإضعاف احمد بن صالح،
 في اكتوبر 1956، وبعد شهرين شجع احمد التليلي على إبعاد احمد بن صالح، من الأمانة العامة، ثم أعيد الحبيب
 عاشور للاتحاد في سبتمبر 1957 برعاية بورقوية، وبذلك تم إبعاد خطر اتحاد الشغل عن طريق بورقوية. انظر،
 عبد الجليل التميمي الحبيب بورقوية وإنشاء الدولة الوطنية ..، المرجع السابق، ص 63 .
ⁱⁱⁱ - كما فعل مجلس الأمة في 18 مارس 1975 عندما اقر بمبدأ انتخاب بورقوية رئيسا مدى الحياة.
^{iv} - مجلة الأحوال الشخصية: عبارة عن نص تشريعي يحتوي على 170 فصلا نظمت واجبات الأزواج، وأوضحت
 النسب والإرث، وقد أنجزها مجموعة من رجال القانون أمثال: احمد المستيري، ومحمد بن سلامة، وكان صدوره يوم
 13 أوت 1956، ثم دخل حيز التنفيذ بداية من أول جانفي 1957. انظر: محمد كرو، المرجع السابق، ص 78 .
^v - اعتمد بورقوية مجموعة من الإجراءات لفرض سيادته ومواجهة منافسيه في السلطة نذكر منها: تصفية معارضيه
 عن طريق الجهاز البوليسي الإرهابي لحزب الدستور الجديد من خلال الاغتيالات السياسية والاعتقالات دون
 محاكمة أو بتفريق التهم الباطلة، انظر: عثمان العدل، الخواجة بورقوية، مطابع شركة الإعلانات الشرقية القاهرة،
 مصر، (د. ت. ن) ص 50.